

كلمة العدد الخامس والعشرون

تنوع البحث العلمي وتكامل المقاربات في مواجهة التحديات المعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

يصدر العدد الخامس والعشرون من مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة ضمن المجلد التاسع، في سنتها الثالثة، مواصلاً رسالته العلمية الرامية إلى ترسيخ البحث الرصين، وتعزيز ثقافة المعرفة المنهجية، والانفتاح على القضايا المعاصرة ذات البعد الأكاديمي والتطبيقي. لقد حرصت هيئة التحرير في هذا العدد على انتقاء بحوث علمية محكمة تتسم بالأصالة والجدة، وتستجيب لمتطلبات البحث العلمي الرصين من حيث المنهجية، والدقة التحليلية، والالتزام بالمعايير الأكاديمية الدولية. وقد تنوّعت موضوعات البحوث المنشورة لتشمل مجالات متعددة، بما يعكس الطابع البيئي للمجلة، ويؤكد انفتاحها على مختلف الحقول العلمية والبحثية.

يصدر هذا العدد مؤكداً التزام المجلة المستمر بتعزيز البحث العلمي الرصين، والانفتاح على القضايا القانونية والإدارية والاجتماعية المعاصرة ذات البعد الوطني والدولي، ضمن إطار أكاديمي يراعي أعلى معايير التحكيم العلمي والنزاهة البحثية.

حيث يستهل العدد بدراسة باللغة الإنكليزية للباحث يوسف سلوم حول مأزق مضيق ملقا في الاستراتيجية الصينية، والتي تعالج الإشكاليات الجيوسياسية لأمن الطاقة، وتبرز أبعاد الاستراتيجية المزدوجة لبكين في مواجهة النفوذ البحري الأميركي، بما يشكل إضافة نوعية للأبحاث القانونية ذات البعد الدولي والاستراتيجي. ويتسم بعمق تحليلي ومنهجية واضحة، ويحسب له الجمع بين البعدين القانوني والاستراتيجي في موضوع دولي معاصر. يشكل إضافة نوعية للأدبيات القانونية ذات الطابع الجيوسياسي، ويعزز حضور المجلة في الأبحاث المنشورة باللغة الإنكليزية.

كما يضم العدد مجموعة متميزة من الدراسات القانونية التي تتناول قضايا راهنة، من أبرزها بحث د. دعد ناصيف القرزي حول التمييز ضد المرأة في التشريع اللبناني في دراسة مقارنة تلامس البعد الحقوقي والتشريعي، ويقدم توصيات قابلة للأخذ بها تشريعياً، ويُعد مرجعاً مهماً للباحثين وصنّاع القرار في مجال حقوق المرأة.

وبحث للباحث ماهر أحمد الجنون المتعلق بالرقابة الوقائية على الصرف لأسباب اقتصادية

في ضوء خطة حماية العمالة (PSE) وحدود جزاء البطالان، بما يعكس تفاعل القانون مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويتميز بالتحليل الاجتهادي وربط النظرية بالتطبيق، ويشكل إضافة عملية مهمة في مجال قانون العمل والقانون الاقتصادي.

ويثري العدد أيضاً البحث الذي قدّمه الباحث رشيد علي زعيتر حول الأساس القانوني الإجرائي لمساءلة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية، إلى جانب دراسة د. نبيل محمد قبرصلي التي تناقش جرائم الإعلام في القذح والذم ضمن إطار الرقابة اللاحقة، في مقاربة دقيقة للتوازن بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية، ويتميز بالطرح التحليلي والقدرة على الربط بين النص القانوني والتطبيق القضائي، ويُعد مرجعاً مهماً في هذا المجال.

وفي المجال الإداري، يقدم الباحث أسامة الحلباوي دراسة تحليلية حول الإدارة المبتكرة والذكاء الاصطناعي في إدارة المشاريع العمرانية، مسلطاً الضوء على أثر التكنولوجيا الحديثة في كفاءة التسليم واتخاذ القرار. وهو بحث معاصر يواكب التحولات الرقمية في الإدارة، ويتميز بالطرح التطبيقي والتحليل المنهجي. يثري العدد بتوسيع نطاقه خارج الإطار القانوني التقليدي نحو الإدارة والتكنولوجيا.

كما يختتم العدد ببحث اجتماعي ميداني للباحثة هيفاء منير جابر حول فاعلية المراكز التأهيلية في تعزيز التعافي من الإدمان على المخدرات في لبنان، متناولاً الخدمات والتحديات من منظور علم الاجتماع التطبيقي.

وهو بحث اجتماعي تطبيقي ذو بُعد إنساني واضح، يتميز باستخدام أدوات ميدانية وتحليل واقعي. يضيف للعدد بعداً اجتماعياً يعكس التزام المجلة بقضايا المجتمع والتنمية.

إن هذا التنوع المنهجي والموضوعي يعكس رؤية المجلة في الربط بين القانون والإدارة والعلوم الاجتماعية، ويؤكد سعيها إلى أن تكون منصة علمية جامعة تسهم في إنتاج المعرفة، ودعم الباحثين، وتعزيز الحوار الأكاديمي البناء.

وفي الختام، تتقدم هيئة التحرير بجزيل الشكر إلى السادة الباحثين على ثقتهم بالمجلة، وإلى المحكمين الكرام على جهودهم العلمية القيّمة، سائلين الله أن يكون هذا العدد إضافة حقيقية للمكتبة العلمية العربية والدولية.

وإذ نؤكد التزام المجلة المستمر بمعايير النزاهة العلمية، والشفافية في التحكيم، والحياد الأكاديمي، فإن هذا العدد يشكل إضافة نوعية إلى رصيد المجلة، وخطوة جديدة في مسارها نحو تعزيز حضورها في قواعد البيانات والفهارس العلمية الإقليمية والدولية، بما يخدم الباحثين والمؤسسات الأكاديمية على حد سواء.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

البروفيسور برهان الدين الخطيب